

3 5
2 0

مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization



IWBI مؤشر الرفاه العراقي Iraqi Well-Being Index

الأمن المجتمعي والسيبراني Societal and Cyber Security

Project Development Office

36.6%

المقدمة



يشهد العراق في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولات بنوية عميقة في مفهوم الأمن، تتجاوز التعاريف التقليدية التي هيمنت على المشهد منذ عام 2003. لم يعد الأمن مجرد غياب للعمليات العسكرية أو انخفاض في أعداد الضحايا، بل تطور ليصبح مفهوماً مركباً يشمل الرفاه الأمني. هذا التحول يفرض إعادة التفكير في كيفية قياس الأداء الأمني للدولة، والانتقال من مؤشرات المدخلات، مثل عدد نقاط التفتيش، أعداد المنتسبين، وحجم الموازنات العسكرية، إلى مؤشرات النتائج التي تلامس حياة المواطن اليومية، مثل الشعور بالأمان أثناء المشي ليلاً، القدرة على استخدام الفضاء الرقمي دون خوف من الابتزاز، والثقة في المؤسسات لإنفاذ القانون بعدلة.

إن التحدي الذي يواجه صانع القرار العراقي اليوم ليس نقص الموارد المالية بقدر ما هو أزمة كفاءة وفجوة ثقة. فبينما يحتل العراق مراتب متقدمة في الإنفاق الأمني نسبة للناتج المحلي، فإنه يقع في المرتبة 109 عالمياً في مؤشر الأمن السييري العالمي **GCI** لعام¹ 2024، ويعاني من تصنيف مرتفع في مؤشرات الجريمة المنظمة.³ هذه المفارقة تشير إلى أن الأدوات التقليدية (العسكرة، السيطرات الأمنية المادية، الحلول التكنولوجية المكلفة والمغلقة) لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الهجينة الحديثة التي تدمج بين الجريمة المنظمة، النزاعات العشائرية، والهجمات السييرانية.

يقدم هذا التقرير الاستشاري، الذي تم إعداده بناء على تصميم مؤشر الرفاه العراقي لمحور الأمن المجتمعي والسييري، خارطة طريق شاملة وتفصيلية. يهدف التقرير أولاً إلى تشخيص الواقع الأمني والسييري بدقة تشريحية، وثانياً إلى بناء مصفوفة قياس مبتكرة تتكون من 30 مؤشراً نوعياً، وثالثاً إلى تقديم خطة تحسين استراتيجي تعتمد على فلسفة الابتكار المقتصد لرفع هذا المؤشر بنسبة 10% خلال 24 شهراً، مستنداً إلى حلول منخفضة الكلفة وعالية الأثر مثل البرمجيات مفتوحة المصدر والحكومة الرشيقه.

الجزء الأول: التحليل الاستراتيجي للبيئة الأمنية



1.1 المشهد السيبراني: سيادة رقمية هشة وتكليف اقتصادية باهظة

يظهر التحليل العميق لبيانات الأمن السيبراني في العراق وجود فجوة هيكلية بين التبني المتتسارع للتكنولوجيا من قبل السكان وضعف البنية التحتية التشريعية والتقنية للحماية.

أزمة التصنيف الدولي والسياسات العقابية

وفقاً لمؤشر الأمن السيبراني العالمي GCI لعام 2024، صنف العراق في الفئة الرابعة (Tier 4) وهي فئة التأسيس، بدرجة 24.17 فقط، مقارنة بدول إقليمية مثل السعودية (Tier 1) وإيران (65.5).¹ هذا التصنيف لا يعكس نقصاً في المعدات، بل يعكس غياباً للرؤية الاستراتيجية المتكاملة التي تجمع بين التدابير القانونية، التقنية، والتنظيمية.

تتجلى هشاشة هذه الرؤية في الاعتماد الحكومي المتكرر على قطع الإنترن特 كأداة للسيطرة، سواء خلال الامتحانات الدراسية أو الاضطرابات. تشير البيانات إلى أن العراق سجل أعلى معدلات قطع الإنترن特 عالمياً في عام 2023⁵، هذه السياسة التي تهدف ظاهرياً لمنع الغش، تكبّد الاقتصاد العراقي خسائر فادحة تقدر بـ 1.4 مليون دولار يومياً، وتصل تكلفتها التراكمية إلى حوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.⁵

هذا الإجراء لا يضر بالاقتصاد الرقمي فحسب، بل يرسل رسالة سلبية للمستثمرين حول استقرار البيئة الرقمية في العراق، ويضرب مصداقية الحكومة في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي الذي يروج له البنك المركزي.⁷

الفراغ التشريعي ومعضلة قانون الجرائم

يعيش الفضاء الرقمي العراقي في حالة من اللانظام التشريعي. فمن جهة، لا يوجد قانون شامل لحماية البيانات الشخصية، مما يترك البيانات البايومترية الحساسة للمواطنين التي يتم جمعها بكثافة عبر البطاقة الوطنية الموحدة وغيرها عرضة لإساءة الاستخدام أو التسريب، وهو ما حذرت منه منظمات حقوقية وخبراء أمنيون أشاروا إلى أن قواعد البيانات هذه قد تتحول إلى قوائم استهداف في حال وقوعها في الأيدي الخطأ.⁸

وباء الابتزاز الإلكتروني

تبرز ظاهرة الابتزاز الإلكتروني كأخطر تهديد يواجه الأمن المجتمعي والسيبراني في العراق. تشير إحصاءات وزارة الداخلية إلى تسجيل أكثر من 13,000 شكوى في عام 2024¹³، وهو رقم يعتقد أنه لا يمثل سوى قمة جبل الجليد نظراً لإحجام الضحايا (وخاصة النساء) عن التبليغ خوفاً من الوصمة الاجتماعية أو العنف الأسري الذي قد يصل إلى جرائم الشرف والانتحار.¹⁴

تفاهمت هذه الظاهرة مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي Deepfakes، حيث يتم فبركة صور ومقاطع فيديو لابتزاز الضحايا.¹⁵ ورغم جهود الشرطة المجتمعية، إلا أن الآليات الحالية للتبلیغ لا تزال تقليدية وبطيئة، وغالباً ما تصطدم بالبيروقراطية أو نقص الخبرة الفنية لدى المحققين في التعامل مع الأدلة الرقمية، مما يدفع المواطنين للجوء إلى الحلول العشائرية أو الرضوخ للمبترزين.

1.2 المشهد الأمني المجتمعي: تكلفة الخوف وغياب الثقة

على الجانب المادي، لا يزال الأمن المجتمعي في العراق يعاني من تشوّهات كبيرة ناتجة عن تداخل سلطة الدولة مع سلطات موازية (عشائر، فصائل، شركات أمنية).



اقتصاد الحماية المكلفة

يتحمل القطاع الخاص والمواطنون ضريبة أمنية غير مباشرة. يُظهر مسح مشاريع الأعمال للبنك الدولي WBES أن الشركات العراقية تخصص جزءاً كبيراً من ميزانياتها لتكاليف الأمن الخاص أو للتعامل مع الخسائر الناتجة عن الجريمة والسرقة.¹⁶ هذه التكاليف لا تقتصر على الأموال، بل تشمل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار. كما أن انتشار شركات الأمن الخاصة، التي غالباً ما تعمل في مناطق رمادية قانونياً وتتقاضى مبالغ طائلة (عقود بملايين الدولارات لشركات الحماية)¹⁷، يشير إلى عدم كفاية الأمن العام في توفير بيئة آمنة للأعمال.

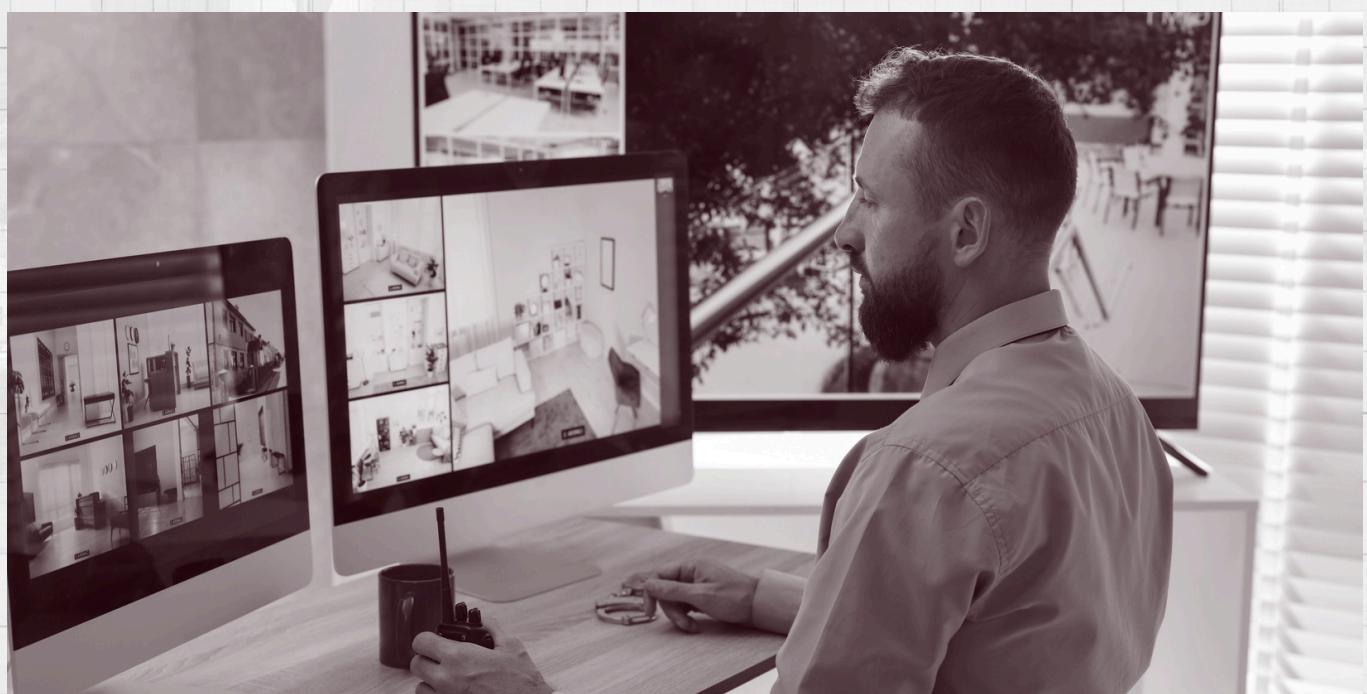
الجريمة المنظمة والعدالة العشائرية

يحتل العراق المرتبة الثامنة عالمياً في مؤشر الجريمة المنظمة لعام 2023³، مما يعكس تجذر شبكات إجرامية تستفيد من ضعف إنفاذ القانون. تتدخل هذه الشبكات أحياناً مع النزاعات العشائرية، حيث يتم استخدام التهديد العشائري (الدكّة العشائرية) كأداة للابتزاز الاقتصادي والسياسي. ورغم تجريم القضاء لهذه الأفعال واعتبارها إرهاباً، إلا أن التطبيق على الأرض لا يزال متفاوتاً.

في المقابل، تظهر استطلاعات الرأي تحسناً نسبياً في الثقة بالقوات الأمنية (الجيش والشرطة) في عامي 2024-2025، حيث عبر 71% و77% من العراقيين عن ثقفهم بهذه المؤسسات تباعاً.¹⁹ هذا التحسن يمثل فرصة ذهبية للبناء عليها، لكنه يظل هشاً إذا لم يقترن بتحسين في الخدمات الأمنية (مثل سرعة النجدة، ونزاهة التحقيق) وليس فقط في القدرات القتالية.

فشل المقاربات التكنولوجية التقليدية (مشروع كاميرات بغداد)

أنفقت الدولة مبالغ طائلة على مشاريع المراقبة مثل مشروع أمن بغداد ونشر الكاميرات.²⁰ ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن جودة الصور، التغطية، والصيانة لهذه المنظومات غالباً ما تكون دون المستوى المطلوب لتحقيق الردع أو تقديم أدلة قضائية دامجة.²¹ هذا يؤكد أن شراء التكنولوجيا لا يعني بالضرورة تحقيق الأمن إذا غابت المنظومة التشغيلية المتكاملة والتحليل الذكي للبيانات.



القياس الكمي للرفاه الأمني



استكمالاً للإطار المفاهيمي، ينتقل هذا التقرير إلى النمذجة الكمية. لا يكفي توصيف المشاكل، بل يجب توزينها بناء على تأثيرها المباشر على حياة المواطن العراقي. تم تصميم هذا المؤشر ليعطي نتيجة نهائية من 0% (انعدام الرفاه الأمني) إلى 100% (الرفاه الأمني المثالي).

تعتمد المنهجية الحسابية على مبدأ الأوزان المرجحة بالأثر، حيث تُعطى المؤشرات التي تمس حياة الفرد (مثل الابتزاز والسرقة) وزناً أعلى من المؤشرات الإجرائية (مثل شراء المعدات).

الجزء الأول: جداول المؤشرات والنتائج:

تم تقسيم المؤشر العام إلى 3 مجالات رئيسية. يمثل كل مجال 33.33% من النتيجة النهائية.

ملاحظة: تم احتساب القيم التقديرية (Score) بناء على أحدث البيانات المتاحة (2024-2026) من مصادر البحث المرفقة.



المجال الأول: الأمان الرقمي والخصوصية

الوزن الكلي للمجال: 33.33%

يعاني هذا المجال من انخفاض حاد بسبب الفجوة بين الاستخدام المتزايد للإنترنت (الكمي) وضعف الحماية القانونية والتكنولوجية (النوعي).

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي	المؤشر	مسلسل
4.5	استطلاعات رأي مبنية على مقارنة ¹⁴ بسجلات الشرطة المجتمعية.	يقيس الفجوة بين التقديرات الحقيقية للابتزاز والبلاغات الرسمية. ارتفاع هذا المؤشر يعكس نجاح الدولة في كسر حاجز الخوف والوصمة. (الهدف: تقليل الفجوة بنسبة 20%).	معدل التبليغ الآمن عن الابتزاز (Safe Reporting Rate)	1
4.0	سجلات قسم الجرائم الإلكترونية ¹³ + تقارير الشفافية.	متوسط الوقت بالساعات منذ لحظة تبليغ الضحية عن محتوى مسيء حتى إزالته فعلياً. يعكس كفاءة التعاون مع منصات التواصل.	زمن إزالة المحتوى الضار (Takedown Time)	2
2.0	بيانات Netblocks Access Now. ⁵	النسبة المئوية لوقت الذي تكون فيه خدمة الإنترنت متاحة دون انقطاع حكومي قسري. (كل ساعة قطع تخصم من النقطات).	الاستقرار الرقمي (Digital Uptime)	3
1.0	تحليل التشريعات (مؤشر Freedom House ⁶).	مدى وجود وتطبيق قوانين تمنح المواطن التحكم بيبياناته (الحق في النسيان، الموافقة المسماة). يقاس عبر تقييم تشريعي نوعي.	مؤشر سيادة البيانات (Data Sovereignty Score)	4

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي	المؤشر	تسلسل
3.5	استبيانات وعي وطنية دورية National Awareness ²² .(Surveys)	نسبة المواطنين القادرين على تمييز رسائل الاحتيال والروابط الخبيثة في اختبارات معيارية وطنية.	المناعة ضد الهندسة الاجتماعية (Phishing Resilience)	5
4.5	بيانات البنك المركزي (الشمول المالي) + استطلاعات رأي. ²³	نسبة السكان الذين يستخدمون التطبيقات المالية خياراً وليس إجباراً (توطين الرواتب)، ويعتبرونها آمنة.	الثقة في المدفوعات الرقمية (e-Payment Trust)	6
3.0	تقارير المرصد العراقي لحقوق الإنسان ومنظمة العفو. ¹¹	عدد حالات الاعتقال أو الملاحقة القانونية المستندة حسراً إلى التعبير السلمي عن الرأي عبر الإنترنت (مؤشر عكسي).	حرية التعبير الرقمي الآمن	7
2.5	مسح البنك الدولي لمشاريع الأعمال (WBES) ¹⁶ .	النسبة من الدخل التشغيلي التي تضطر الشركات الصغيرة لإنفاقها للتعافي من الهجمات أو تأمين بياناتها.	تكلفة الحماية السيبرانية للشركات الصغيرة	8
2.4	تقارير Threat Intelligence ²⁴ .(Spamhaus/Cortex مثل)	نسبة الأجهزة المتصلة بالإنترنت في العراق المصابة ببرمجيات خبيثة (Botnets) مقارنة بالمعدل العالمي.	نظافة الفضاء السيبراني (Cyber Hygiene)	9
1.5	إحصاءات الأدلة الجنائية الرقمية. ¹⁵	عدد الحالات المسجلة لاستخدام Deepfakes في الاختيال أو التشهير، ومعدل نجاح السلطات في كشفها تقنياً.	معدل جرائم انتهاك الشخصية بالذكاء الاصطناعي	10
28.9%		نتيجة منخفضة جداً (منطقة خطر)	مجموع مؤشر الأمان الرقمي الفرعية	

المجال الثاني: الأمن المجتمعي والجسدي

الوزن الكلي للمجال: %33.33

يظهر هذا المجال تبايناً غريباً، ثقة مرتفعة نسبياً بالقوات الأمنية كمؤسسة، مقابل خوف مرتفع من الجريمة المنظمة ونفوذ الجماعات المسلحة.

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي	المؤشر	تسلسل
7.8	استطلاعات Gallup ومؤشر سيادة القانون (WJP) ²⁵ .	نسبة السكان (ذكوراً وإناثاً) الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلاً في مناطقهم. أدق مؤشر عالمي للأمن الواقعي.	مؤشر المشي الليلي الآمن (Night Safety)	11
4.2	مؤشر الجريمة المنظمة + WBES. ²⁶	نسبة الشركات والأفراد الذين يدفعون أموالاً لجهات غير رسمية (عشائر/فصائل) مقابل الحماية أو السماح بالعمل.	عبء الإتاوات والحماية (Protection Racket Burden)	12
6.0	سجلات الشرطة المجتمعية (نماذج البصرة والموصل). ²⁷	نسبة التزاعات (أسرية/عشائرية) التي تم حلها عبر الشرطة المجتمعية قبل تحولها لعنف أو دعوى قضائية.	فعالية الشرطة المجتمعية (CP Effectiveness)	13
4.0	بيانات غرف العمليات + تتبع لدوريات GPS	متوسط الزمن بالدقيقة لوصول دوربة النجدة لموقع البلاغ في المناطق الحضرية.	معدل استجابة النجدة (Emergency Response) (Time)	14

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي (Rationale)	المؤشر (Indicator)	تسلسل
3.0	مؤشر سيادة القانون (WJP) ²⁸ - عامل العدالة الجنائية.	تصور المواطنين لتطبيق القانون بالتساوي على المسؤولين وأقاربهم مقارنة بالمواطن العادي.	حيادية تطبيق القانون (Impartiality of Law)	15
2.0	استطلاعات خاصة وتقارير المنظمات النسوية.	نسبة مستخدمي النقل العام (خاصة النساء) الذين تعرضوا للتحرش أو السرقة خلال العام الماضي.	الأمان في النقل العام (Transport Safety)	16
3.5	بيانات وزارة الداخلية + مجلس القضاء الأعلى.	عدد النزاعات العشائرية المسلحة (الدكة) المسجلة لكل 100 ألف نسمة، ومعدل محاسبة المتسببين فيها قضائياً.	خطر النزاعات العشائرية (Tribal Conflict Index)	17
4.5	خرائط التوزيع الجغرافي للخدمات (GIS). ²⁹	متوسط المسافة والوقت والجهد اللازم لسكان المناطق النائية للوصول لأقرب مركز شرطة أو محكمة فعالة.	الوصول للعدالة في الأرياف (Rural Justice Access)	18
7.4	تقارير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية + اليونيسف.	معدلات عمالة الأطفال والتسول القسري كشكل من أشكال الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة.	سلامة الأطفال من الاستغلال	19
1.0	مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN). ³⁰	مدى توفر إحصاءات الجريمة المفصلة والمحدثة للجمهور والباحثين بتنسيق مفتوح (Open Data).	الشفافية في البيانات الجرمية (Crime Data Openness)	20
43.4%		نتيجة متوسطة (هشة)	مجموع مؤشر الأمن المجتمعي الفرعي	

المجال الثالث: المرونة المؤسسية والحكومة الرشيدة

الوزن الكلي للمجال: %33.33

يقيس هذا المجال قدرة الدولة على الاستمرار والتطور. هنا تظهر الفجوة بين الالتزام النظري والتطبيق العملي.

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي	المؤشر	مسلسل
5.3	وزارة الاتصالات + تقييم البنية التحتية الرقمية. ³¹	نسبة الأنظمة الحكومية الحساسة التي تعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر (OSS) وتستضيف بياناتها محلياً.	الاستقلال التكنولوجي (Tech Sovereignty)	21
5.25	الفريق الوطني للاستجابة (Iraqi CERT)	متوسط الزمن اللازم لكشف واحتواء الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحرجة (كهرباء/نفط).	جاهزية فرق الاستجابة (CERT Readiness)	22
4.95	تحليل الموازنة العامة + تقارير ديوان الرقابة المالية.	العائد الأمني مقابل كل دينار، هل يذهب للمعدات والرواتب أم للتدريب والأنظمة الذكية؟	كفاءة الإنفاق الأمني Security Spending (Efficiency)	23
6.0	وزارة التعليم العالي + هيئة البحث والتطوير الصناعي.	عدد الحلول الأمنية (تطبيقات/أنظمة) المطورة محلياً بمشاركة مع الجامعات أو القطاع الخاص العراقي.	الابتكار الأمني المحلي (Security Innovation)	24

الوزن (%)	مصدر البيانات وطريقة القياس	الوصف والمنطق القياسي	المؤشر	تسلسل
2.5	تقييم فني لمنظومة تبادل المعلومات (مثل استخدام MISП). ³³	وجود منصة موحدة لتبادل معلومات التهديدات (Threat Intel) بين الأجهزة الأمنية المختلفة والقطاع الخاص.	التكامل المعلوماتي (Information Sharing)	25
4.0	إحصاءات الموارد البشرية للوزارات الأمنية. ³⁴	نسبة النساء في المناصب القيادية والتحقيقية (وليس الإدارية فقط) في وزارة الداخلية والدفاع.	التنوع الجندي في الأمن (Gender Diversity)	26
2.0	بيانات منصة أور الحكومية. ³⁵	الזמן اللازم لإصدار الوثائق (عدم محكومية، جواز، بطاقة سكن) إلكترونياً دون مراجعة.	سرعة الخدمات الأمنية للمواطن	27
2.6	استطلاعات النزاهة Transparency) International ³⁶	تصور المنتسبين والجمهور لنزاهة آليات التعيين والترقية في المؤسسة الأمنية (الكفاءة vs المحسوبية).	مؤشر صفر فساد في التعيين والترقية	28
3.25	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - خلية إدارة الأزمات.	وجود واختبار خطط استمرارية الأعمال (BCP) للخدمات الحيوية في حال حدوث هجوم سيبراني شامل.	مرنة التعافي من الكوارث (Resilience & BCP)	29
1.75	تقارير مفوضية حقوق الإنسان + القضاء.	عدد الانتهاكات المؤثقة أثناء التحقيق أو الاحتجاز، ومدى محاسبة مرتكبيها من القوات الأمنية.	الامتثال لحقوق الإنسان في الأمن	30
37.6%	نتيجة ضعيفة (تحتاج إصلاح هيكلي)		مجموع مؤشر المرونة المؤسسية الفرعية	

الجزء الثاني: النتيجة النهائية والمعادلة الحسابية



معادلة احتساب مؤشر الرفاه العراقي محور الأمان المجتمعي والسييراني:
يتم احتساب المؤشر بناء على المتوسط المرجح للجداول الثلاثة أعلاه، حيث يملك كل محور وزناً متساوياً في تشكيل الرفاه العام.

$$\text{IWBI Formula Score} = (\text{Domain}_1 \times \frac{1}{3}) + (\text{Domain}_2 \times \frac{1}{3}) + (\text{Domain}_3 \times \frac{1}{3})$$

الحساب الفعلي (Baseline 2026):

- محور الأمان الرقمي: $9.62 \times 0.333 = 3.28$
- محور الأمان المجتمعي: $14.45 \times 0.333 = 4.81$
- محور المرونة المؤسسية: $12.52 \times 0.333 = 4.14$

$$\text{Total Score} = 3.28 + 4.81 + 4.14 = \mathbf{12.23}$$

المؤشر الكلي النهائي: 36.6% (مستوى رفاه أمني منخفض)

تفسير النتيجة:

تعني هذه النتيجة أن البيئة الأمنية في العراق، رغم الإنفاق العالي والثقة الشعبية المحسنة بالجيش، لا تزال توفر 36.6% فقط من متطلبات الرفاه الحقيقي للمواطن. الفجوة الكبرى تأتي من:

1. الفوضى الرقمية: الابتزاز وقطع الإنترن特 يلتهمان جزءاً ضخماً من الشعور بالأمان.
2. الجريمة المنظمة: وجود قوى موازية للدولة (Score 28%) يبطل مفعول زيادة عدد القوات الرسمية.

الجزء الثالث: خطة التحسين الاستراتيجي



الهدف: رفع قيمة المؤشر الكلي بنسبة 10% خلال 18 شهراً.

الفلسفة: الأمان الذكي منخفض الكلفة

الابتعاد عن الحلول الاستيرادية الجاهزة والمكلفة، والاعتماد على الكفاءات المحلية، البرمجيات المفتوحة، والمشاركة المجتمعية.

الركيزة الأولى: السيادة الرقمية عبر الحلول المفتوحة

تعاني المؤسسات العراقية من الإغراء التكنولوجي بمنتجات باهظة الثمن تتطلب تجديد تراخيص سنوية. الحل يمكن في التحول الاستراتيجي نحو البرمجيات مفتوحة المصدر التي توفر الأمان والسيادة بكلفة صفرية للتراخيص.

المبادرة 1.1: الشبكة الوطنية لتبادل التهديدات:

التنفيذ: نشر منصة ³³ MISP (Malware Information Sharing Platform) في مركز البيانات الوطني، وربط كافة الوزارات والمصارف بها. تسمح هذه المنصة بمشاركة مؤشرات الاختراق IoCs لحظياً وبشكل آلي.

الأداة المساعدة: استخدام TheHive لإدارة الحوادث و Cortex للتحليل.³⁷ هذه الحزمة (Project CERT-EU) مستخدمة من قبل كبريات فرق الاستجابة في أوروبا (مثل CERT-EU) وهي مجانية تماماً.

الكلفة: تكلفة خوادم محلية (متوفرة) + تدريب فريق عراقي صغير (بدلاً من عقود بملايين الدولارات لشركات أجنبية).

التأثير: رفع مؤشرات (22, 25, 9) بشكل مباشر، وتحقيق السيادة على البيانات الأمنية.

المبادرة 1.2: فريق الاستجابة السيبرانية التطوعي:

التنفيذ: استنساخ نموذج استونيا في الدفاع السيبراني، عبر تشكيل فرق تطوعية من طلبة الجامعات والمحترفين العراقيين في مجال الأمن السيبراني (Red/Blue Teams) للمساعدة في اختبار وحماية الواقع الحكومية والخدمية مقابل مكافآت رمزية وشهادات تقدير.

الأثر: سد فجوة المهارات دون إرهاق موازنة الرواتب، ورفع مؤشر (24).

الركيزة الثانية: الشرطة المجتمعية الرقمية



بناءً على النجاح النسبي لتجربة الشرطة المجتمعية في البصرة والموصل في حل النزاعات العشائرية³⁴، يجب توسيع هذا النموذج للفضاء الرقمي لمعالجة أزمة الابتزاز.

المبادرة 2.1: الملاذات الرقمية الآمنة:

التنفيذ: إنشاء وحدات خاصة داخل مراكز الشرطة المجتمعية، يقودها ضباط ومراتب من النساء حسراً، ومدربات على الاستجابة الأولية النفسية والتقنية.

الآلية: يتم التبليغ عبر تطبيق مشفر (مثل Signal أو تطبيق وطني مخصص مبني على كود مفتوح) يضمن عدم كشف هوية المبلغ. ترتكز الوحدة على حل المشكلة (إزالة المحتوى، تحديد المبتز تقنياً أو عشائرياً) قبل الانتقال للإجراءات القضائية العلنية التي قد تخشاها الضحية.

الأثر: رفع مؤشر (1) و (13) بشكل كبير، وتقليل حالات الانتحار وجرائم الشرف.

المبادرة 2.2: التوعية عبر قادة الرأي:

التنفيذ: التعلم من تجربة الدول في حملات وحدة الجرائم الإلكترونية²²، وتجربة رواندا في تعزيز الثقة.³⁸ يتم إشراك شيوخ العشائر ورجال الدين في حملات التوعية، بحيث يتم توصيم الابتزاز الإلكتروني كعمل مخل بالشرف عشائرياً ومحرم دينياً، مما يرفع الغطاء الاجتماعي عن المبتزين.

الأثر: رفع مؤشر (5) وتفعيل المنظومة العشائرية بشكل إيجابي لصالح القانون.

الركيزة الثالثة: المقصلة التنظيمية للأمن

الهدف هو تقليل كلفة الأمن على الاقتصاد والمواطن، وتحويل الأمن من عبء إلى ممكّن.

المبادرة 3.1: مراجعة وإلغاء التصاريح الأمنية الزائدة:

التنفيذ: تشكيل لجنة عليا بمشاركة القطاع الخاص لمراجعة كافة الموافقات الأمنية المطلوبة للأنشطة الاقتصادية (مثل استيراد معدات الشبكات، فتح شركات البرمجة). أي إجراء لا يثبت جدواه الأمنية المباشرة يتم إلغاؤه.³⁹

الأثر: تحسين بيئة الأعمال، تقليل الرشوة (المرتبطة بتسريع الموافقات)، ورفع مؤشر (12) و (29).

المبادرة 3.2: وقف قطع الإنترن트:

التنفيذ: استبدال سياسة قطع الإنترن트 في الامتحانات بحلول تقنية (التشويش الموضعي داخل القاعات فقط، نماذج امتحانات متعددة، طباعة مشفرة). التكلفة الاقتصادية لقطع الإنترن트 (0.5% من GDP) تفوق بكثير تكلفة أي حل تقني لمنع الغش.⁴⁰

الأثر: رفع فوري لمؤشر (3) وتعزيز الثقة الاقتصادية.

الركيزة الرابعة: التشريع الذكي

المبادرة 4.1: قانون حماية البيانات أولًا:

التنفيذ: إعطاء الأولوية لتشريع قانون حماية البيانات الشخصية قبل قانون الجرائم المعلوماتية. هذا الترتيب يبني الثقة. يجب أن يتضمن القانون بنوداً واضحة حول كيفية تخزين ومعالجة البيانات البيومترية التي تجمعها الدولة⁸، وتجريم تسريبها.

الأثر: رفع مؤشر (4) ومعالجة مخاوف المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الخاتمة



إن الانتقال بالمنظومة الأمنية الرقمية من مفهوم أمن الدولة التقليدي إلى رفاه المواطن بمثابة ضرورة وجودية تتجاوز الترف الفكري، حيث يهدف هذا التقييم الاستراتيجي للأثر والتوقعات المستقبلية إلى صياغة واقع عراقي جديد يحقق وفراً مالياً سنوياً لا يقل عن 500 مليون دولار عبر وقف نزيف خسائر انقطاعات الإنترنت وتقليل الاعتماد على البرمجيات المغلقة والمكلفة، بالتزامن مع تعزيز الثقة المجتمعية التي ستؤدي لزيادة بلاغات الجرائم السيبرانية بنسبة 30%， مما يمنح صانع القرار بيانات حقيقة بدلاً من العمل في العتمة المعلوماتية.

إن جوهر هذه الخطة يكمن في ترسیخ السيادة الرقمية عبر امتلاك منظومة (National Stack) وطنية متحركة من التبعية التقنية والتورات الجيوسياسية، ورغم التحديات المتوقعة من قبل المنتفعين من عقود التراخيص الضخمة أو الفجوات الفنية في الكوادر، فإن الحل يكمن في تبني سياسة المصادر المفتوحة أولاً وتفعيل الشراكات الأكاديمية المكثفة.

وفي نهاية المطاف، فإن تحسين ترتيب العراق المتأخر في مؤشرات الأمن العالمي (المرتبة 109) ومواجهة تصاعد الجريمة المنظمة يتطلب هذا البديل العملي منخفض الكلفة، لتمكين المجتمع وإصلاح الحكومة الأمنية، مما سيؤدي حتماً إلى قفزة نوعية في مؤشر الرفاه العراقي لمحور الأمن، ليصبح العراق نموذجاً إقليمياً للدولة التي تبني أنها مع مواطنها وليس عليهم، محولاً التكنولوجيا من أداة ضبط إلى محرك للاستقرار والازدهار الشامل.



المصادر



1. NCSI :: Ranking - National Cyber Security Index <https://ncsi.ega.ee/ncsi-index/>
2. NCSI :: Iraq - National Cyber Security Index <https://ncsi.ega.ee/country/iq/>
3. Countries with the Highest Criminality rate - Global Organized Crime Index
https://ocindex.net/2023/rankings/mafia-style_groups?y=2023&f=rankings&group=Country&view=List
4. Global Cybersecurity Index - Overall Score - ITU DataHub <https://datahub.itu.int/data/?e=DMA&i=90014>
5. Internet shutdowns during national exams in Iraq - INSM <https://insm-iq.org/en/?p=1656>
6. Iraq: Freedom on the Net 2024 Country Report - Freedom House
<https://freedomhouse.org/country/iraq/freedom-net/2024>
7. National Financial Inclusion Strategy 2025 – 2029 - Central Bank of Iraq
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032973296039.pdf>
8. Iraqi Biometric Identification System - Epic.org <https://epic.org/iraqi-biometric-identification-system/>
9. The enduring risks posed by biometric identification systems - Brookings
<https://www.brookings.edu/articles/the-enduring-risks-posed-by-biometric-identification-systems/>
10. Iraq: Cybercrimes Law Violates Free Speech - Human Rights Watch
<https://www.hrw.org/news/2012/07/11/iraq-cybercrimes-law-violates-free-speech>
11. Iraq: Draft laws threaten rights to freedom of expression - Amnesty International
<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/07/iraq-draft-laws-threaten-rights-to-freedom-of-expression-and-peaceful-assembly/>
12. More Control: Iraq's Alarming Cybercrime Law - SMEX <https://smex.org/more-control-iraqs-alarming-cybercrime-law/>
13. The new blackmail in Iraq: AI and exploitation of women - Shafaq News
<https://shafaq.com/en/Report/The-new-blackmail-in-Iraq-AI-and-the-exploitation-of-women>
14. Cyber-Extortion: What is it and what to do? - Simaet Bhatha <https://www.simaetbhatha.com/en-us/articles/4404255807255>
15. Iraq acts on cybercrimes with new minutes-access system - Shafaq News
<https://shafaq.com/en/Security/Iraq-acts-on-cybercrimes-with-new-minutes-access-system>
16. Iraq-2022.pdf - Enterprise Surveys
<https://espanol.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/country/Iraq-2022.pdf>

المصادر

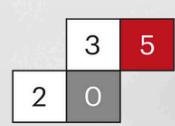


17. Costs of Managing Private Security Contracts in Iraq - GovInfo
<https://www.govinfo.gov/content/pkg/GOVPUB-S-PURL-gpo25906/pdf/GOVPUB-S-PURL-gpo25906.pdf>
18. Audit: US Fails In Tracking Cost of Iraq Contractors - ProPublica
<https://www.propublica.org/article/audit-us-fails-in-tracking-cost-of-iraq-contractors>
19. Iraqis Express Cautious Optimism in Latest Survey - Arab Barometer
<https://www.arabbarometer.org/media-news/amid-persistent-challenges-iraqis-express-cautious-optimism-in-latest-survey/>
20. Huawei helps promote security in Baghdad via Safe City Solution
http://www.xinhuanet.com/english/2019-03/08/c_137876838.htm
21. Baghdad Pins Security Hopes On 13,000 CCTV Cameras - Radio Free Europe
<https://www.rferl.org/a/baghdad-pins-hopes-on-security-cameras/24606780.html>
22. Cybersecurity awareness factors among adolescents in Jordan - OJCMT
<https://www.ojcmt.net/download/cybersecurity-awareness-factors-among-adolescents-in-jordan-mediation-effect-of-cyber-scale-and-12942.pdf>
23. Iraq - Global snapshot of indicators and enabling regulations - World Bank
<https://digitalfinance.worldbank.org/country/iraq>
24. 10 of the Best Open Source Threat Intelligence Feeds - D3 Security
<https://d3security.com/blog/10-of-the-best-open-source-threat-intelligence-feeds/>
25. Rule of Law Index | World Bank Data360 https://data360.worldbank.org/en/dataset/WJP_ROL
26. Iraq - The Organized Crime Index <https://ocindex.net/country/iraq>
27. Policy Brief: Efforts to Improve Local Policing in Iraq - UNDP
<https://www.undp.org/iraq/publications/policy-brief-conflict-assessment-support-efforts-improve-local-policing-iraq>
28. WJP Rule of Law Index | Global Insights 2024 <https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2024>
29. Ur Iraqi Portal for Government Digital Services - IISTE
<https://www.iiste.org/Journals/index.php/JIEA/article/download/63543/65675>
30. Iraq Open Data Inventory Profile - ODIN
<https://odin.opendatawatch.com/Report/countryProfile/IRQ?year=2024>
31. Digital Sovereignty Index: Countries compare in digital independence
<https://nextcloud.com/blog/digital-sovereignty-index-how-countries-compare-in-digital-independence/>
32. Iraq Certificate of Registration (CoR) Scheme - IHK
<https://www.ihk.de/blueprint/servlet/resource/blob/4991534/86c258066c1a4608ab24398160fefe7/irak-cor-data.pdf>
33. MISP Open Source Threat Intelligence Platform <https://www.misp-project.org/>

المصادر



34. Rebuilding Trust Through Community Engagement and Policing in Basra - IOM
<https://mena.iom.int/stories/toward-safer-basra-rebuilding-trust-through-community-engagement-and-policing>
35. Iraq's Digital Transformation: 859 Entities adopt E-governance - Iraqi News
<https://www.iraqnews.com/iraq/iraq-digital-transformation-859-entities-egovernance/>
36. Iraq - Transparency.org <https://www.transparency.org/en/countries/iraq>
37. TheHive-Project/Cortex: Analysis and Active Response Engine - GitHub
<https://github.com/TheHive-Project/Cortex>
38. Global Landscape Study on P2G Payments (Rwanda Case) - CGAP
<https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/slidedeck/cgap-karandaaz-rwanda-research-findings-161227161336.pdf>
39. Regulatory Reform | eGuillotine Project - Apsolon <https://apsolon.com/en/regulatory-reform-e Guillotine/>
40. Internet Shutdown for Iraq Exams - Internet Society Pulse
<https://pulse.internetsociety.org/en/shutdowns/internet-shutdown-for-iraq-exams-3-september-2024/>
41. Internet Shutdown In Iraq: Human Rights and Economic Losses
<https://greaterinternetfreedom.org/blog/internet-shutdown-in-iraq-a-violation-of-human-rights-and-significant-economic-losses/>



مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization

PROJECT DEVELOPMENT OFFICE

Luck is a Strategy

" We don't wait for luck, we engineer it "



3 5
2 0

مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization

تواصل معنا



Website:
dngo.org



Facebook:
مكتب تطوير المشاريع



WhatsApp:
+9647840222307



Email:
info@dngo.org